انشاء علاقات مباشرة

بين الغزال والمنتج المصرى [١]

يجتاز القطن المصرى منذ أربع سنوات حقبة كساد متزايد . فانه بالاضافة إلى ما أصابه من الهبوط العام فى الأسعار بسبب الأزمة العالمية قد تلقى صدمتين عنيفتين تناقص تدريجى فى فرق الزيادة بين سعره وسعر القطن الامريكى وركود المقطوعية مع ميل الى التنافص بالرغم من الجهود والتضحيات التى بذلتها الحكومة والمنتجون والمصدرون لفتح أسواق جديدة له .

وفى الواقع قد دلت الاحصاءات ان على تلك المقطوعية التى بلغت فى سنة ١٩٢٤ أعلى رقم هو ١ر٠٢٨ر٠٠٠ بالة تراوحت فى السنوات التالية بين ٩٨٣ر٠٠٠ بالة و ٩٢١ر٠٠٠ بالة ثم هبطت فى سنة ١٩٣١ الى ٨٥٠ر٠٠٠ بالة وبعد ان صعدت فى سنة ١٩٣٢ الى ٩٣٦ر٠٠٠ بالة .

نعم ان مقدار صادراتنا فى بداية هذا الموسم يسمح بتوقع استهلاك وافر لسنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ ولكن لا يغرب عن فكرنا ان نشاط الطلب فى الوقت الحاضر رجع على الأخص الى أن الفرق بين أسعارنا وأسعار الأمريكى قد سجل انخفاضا جديد فضلا عن انحطاط الأثمان عامة . وقد يخشى ان يفضى طروء تحسن محسوس إلى فتور فى ذلك الطلب .

وعلى كل حال فان العلاوة والمقطوعية قد اتجهتا فى غضون السنوات الأربع المنقضية اتجاها نزوليا لا يمكن أن يعزى الى الأزمة العالمية وحدها بل أن له أسبابا ابعد

---

(١) صورة الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور يوسف نحاس بك إلى لجنة القطن الدولية المصرية المشتركة فى جلستها المنعقدة يوم السبت ١٧ فبراير الحالى :

غورا وربما كانت أطول مدى ، أخصها فى رأينا مزاحمة الحرير الصناعى ، فان الكفاح بينه وبين قطننا شديد عنيف فاذا لم نهيىء من فورنا جميع معدات الدفاع تعرضنا للانخذال والفشل .

ولا مشاحة فى أن أمضى سلاح فى رأى الاقتصاديين هو تقليل النفقات ، ويمكن تقسيم النفقات التى يتحملها القطن منذ زرعه حتى وصوله الى الغزال الى ثلاثة أقسام :

ا — مصاريف زراعية . ب — ضرائب ورسوم متنوعة . ج — تداول أيدى الوسطاء للبضاعة :

(ا) أما مصاريف الزراعة فقد أصبح غير مستطاع التمادى فى التقتير بها من غير اضرار بمقدار الانتاج فى نوعه فان اجرة اليد العاملة فى الزراعة قد انخفضت الى حد يصعب تصوره . أما الآلات والأسمدة والفحم والخشب وما اليها فكلها مواد تجلب من الخارج باسعار محتومة علينا لا تتحمل انخفاضا يذكر تحت مستواها الحالى

(ب) أما التكاليف العامة التى تثقل القطن مباشرة فهى ضريبة القطن وقدرها عشرة قروش صاغ على القنطار تجبى عند حلجه ، ورسم تصدير قدره عشرة قروش صاغ على القنطار ، ورسوم للمجالس البلدية والمحلية . وأملنا وطيد أن المساعى المتوالية التى تقوم بها النقابة الزراعية المصرية العامة تقضى الى تخفيف تلك الأتاوات ان لم تصل الى الغائها لأنها فى الظروف الحاضرة تعوق انتاجنا القطنى عوقا شديداً عن التبرز فى ميدان المنافسة . كذلك ينبغى أن نجعل مصاريف نقل القطن فى السكك الحديدية وتكاليف حلجه وكبسه متناسبة مع مقتضيات الحالة الراهنة وأخيراً لا بد فى التعديل المشروع به لضرائب الأطيان من تخفيضها اذ أنها بمستواها الحالى تستغرق معظم ريع الأرض .

(ج) اما تداول القطن فى متعدد مراتبه منذ جنيه الى أن يتناوله الغزال فاجدر شىء بان يوجه اليه انتباهنا لسعة الفرق بين ما يدفعه الغزال من الثمن وما ينتهى منه الى يد المنتج وهذا الفرق يستحوذ عليه الوسطاء الكثيرون الذين يحولون بينهما .

فمن المحتوم اليوم ان ينقص عدد أولئك الوسطاء اذا أريدت معالجة معضلة قطننا

لما عقد المؤتمر القطنى لاخر مرة فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ اثرت هذه المسألة فى خطاب الفيته ، بجلسة ٢٧ يناير وطلبت ان تنشأ علاقات مباشرة بين الغزال والمنتج المصرى ولكن المداولات لم تسفر عن نتيجة عملية وفى الواقع كان من المتعذر قيام تلك العلاقات المباشرة من غير اداة منظمة تكون حلقة اتصال بين الفريقين . اما الآن فهذه الادارة قد وجدت وهى بنك التسليف الزراعى المصرى الذى أسس فى كنف الحكومة المصرية و بضمانها للمعاونة على النهوض الاقتصادى بزراعتنا . وعرف كيف يكسب ثقة المنتجين الذين يلجأون اليه متكاثرين يوما بعد يوم خصوصا فيما يتعلق بالاقتراض على القطن .

فانا اقترح لمصلحة المصريين والغزالين معا ان يتصل حضرات الأفاضل ممثلى الغزالين فى لجنتنا هذه بادارة ذلك البنك ليضعوا أوليات اتفاق الغرض منه أن يبيع البنك لهم مباشرة أقطان عملائه الذين يطلبون ذلك اليه . وليس من شأنى فى هذه المذكرة ان أرسم الخطة التفصيلية لمثل هذا النظام فان حضرات ممثلى الغزالين وادارة البنك أقدر منى على أحكام هذا العمل . على أنه لا يلوح لى ان هناك صعوبة تحول دون هذان الاتفاق مما لا يمكن تذليله ان صحت عزيمة الفريقين : ذلك ان أكبر ما يتعرض له هذا المشروع هو أن يطمئن المشترى إلى ان البضاعة التى ترسل اليه تأتى مطابقة للنماذج التى يريدها فيكفى لادراك هذه الغاية أن يلحق بالبنك خبراء ممتازون يرشحهم الغزالون وتكون مهمتهم فرز الاقطان حسب النماذج التى يقع التفاهم عليها . وهذه النماذج هى التى تجعل أساسا للاسعار و يظل التعامل بها الى ان يتاح التعاقد مع الزراعين على أساس النماذج الرسمية التى تقرها بورصة ميناء البصل وفى يقيننا أن التعويل على هذه النماذج الرسمية يسهل مزاولات تصدير القطن و يبسطها .

تلك المعاملة المباشرة بين بنك التسليف الزراعى والغزالين تبدأ فى دائرة ضيقة

ثم تتسع تدريجياً مع مضى الزمن بحيث يتسنى معهـا تصريف جانب قليل أو كثير من المحصول المصرى . ولا ريب فى أن صفة البنك تخوله أن يبيع أقطان الجمـاعات التعاونية فضلا عن أقطان الأفراد من عملائه باحسن الشروط الميسورة . فالغرض الذى نرمى اليه انما هو أن تخلق بجانب تجارة الصادرات التى أدت للبلاد خـدمات غير منكورة والتى ينبغى ان تستمر فى نشاطها ، اداة تعاونية يحتذى بها مثال نظائرها فى أمريكا ويكون بنك التسليف الزراعى محور حركتها .

(١) مزايا هذا الاقتراح للمنتجين

يتداول القطن الآن ثلاثة وسطاء على الأقل : السمسار ، وتاجر الداخليـة ، والمصدر : ولكل منهم الحق فى تقاضى ربح لا يكون فى مجموعه على أخف تقدير دون خمسة وسبعين قرشا فى القنطار .

وفى الغالب ينتقل القطن بين أيدى أكثر من أولئك الثلاثة كما هـو معروف وكما يستدل عليه من سعة مقدار المبيعات فى بورصة ميناء البصل . فاذا أصبح بنك التسليف الوسيط الأوحد ، ، وتكفيه بالطبع عمولة معقولة ، فان الوفر لا يقل فى حال عن عشرين قرشا فى القنطار وهو وفر ذو بال بالنظر الى الأسعار الحاضرة ومع مضى الوقت واتساع تصديراته القطنية يستطيع أن ينظم كبس القطن بخاريا فى نفس المحالج كما كانت بعض بيوت التصدير تفعل فى الماضى . ومن هذا البـاب أيضاً يتأتى وفر آخر محسوس فى مصاريف الكبس والنقل وتغطية البالات والتخزين والتأمين الخ .

(٢) مزايا الاقتراح للغزالين :

١ — يستفيدون بعض الوفر الذى سبق ذكره .

٢ — يعاملون بنكا تحت رعاية الحكومة متوفرة فيه الضمانات المطلوبة قادرا على مدهم بالاعتمادات المالية ـ وقت الحاجة ـ باحسن الشروط وعلى منحهم تسهيلات قيمة